



العنف الداخلي

في أرقام

© Mohammad El Baba

تقرير إحصائي موجز حول الانتهاكات الداخلية ومظاهر غياب سيادة القانون في قطاع غزة

خلال النصف الأول من العام 2019
الفترة من 1 يناير حتى 30 يونيو

حصيلة الضحايا

المس بالسلامة الجسدية والشخصية

الانفجارات الداخلية

انتهاك الحق في التجمع السلمي وإقامة

لقاءات وأنشطة في قاعات مغلقة

الاعتداء على الصحفيين

الاستدعاء والاعتقال



© Osama El Kahlout

مقدمة

يشكل الفلتان الأمني والتعدي على الحريات العامة والعنف الداخلي في قطاع غزة، أحد أبرز مظاهر غياب سيادة القانون، وواحدة من أهم المشكلات التي تواجه المجتمع الفلسطيني، وتهدد بنيته ونسيجه، وتنتهك حقوق المواطنين. واتسمت هذه الظاهرة بالتوسع تارة، والانحسار تارة أخرى على مدى السنوات الماضية، وخضعت لمتغيرات مختلفة، حيث اختفت بعض أشكالها في بعض الفترات لتعاود الظهور مرة أخرى، بينما استمرت أشكال معينة في الظهور. لقد اتخذت مظاهر غياب سيادة القانون وأخذته باليد مستويات متفاوتة من حيث الانخفاض والارتفاع خلال النصف الأول من العام 2019، مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق. حيث تزايدت بعض تلك المظاهر والتي كان من بينها استمرار تجاوزات المكلفين بإنفاذ القانون بالدرجة الأولى، والجماعات المسلحة التي ليس لها علاقة بالعمل الحكومي.

ويستعرض التقرير التالي أبرز أنماط الانتهاكات الداخلية خلال الفترة ذاتها؛ لا سيما المس بالسلامة الجسدية والشخصية، وانتهاك الحق في التجمع السلمي، والاعتداء على الصحفيين، والانتهاكات الخاصة بالأطفال والنساء، والانتفجارات الداخلية وسوء استخدام السلاح.

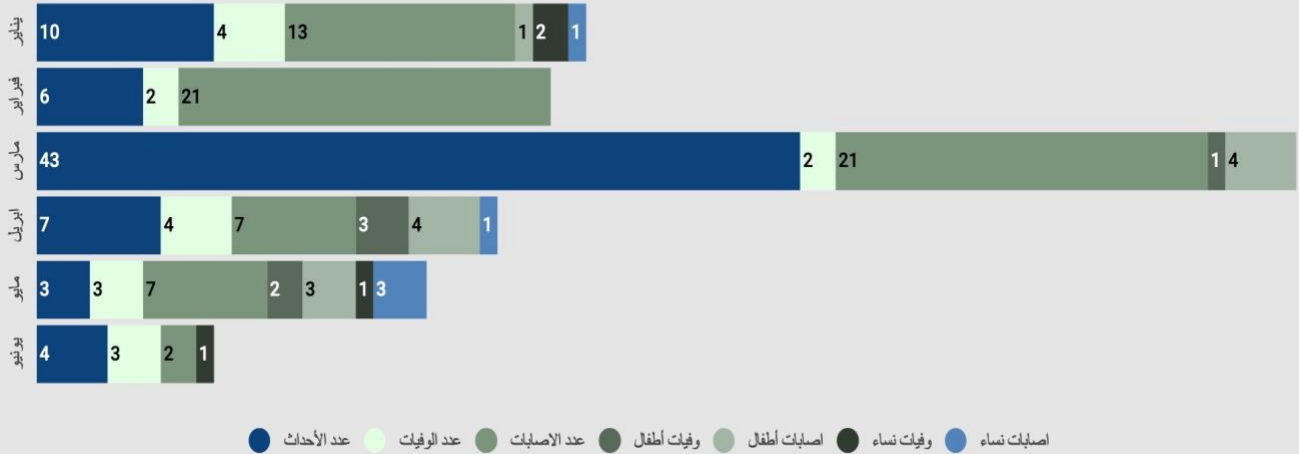
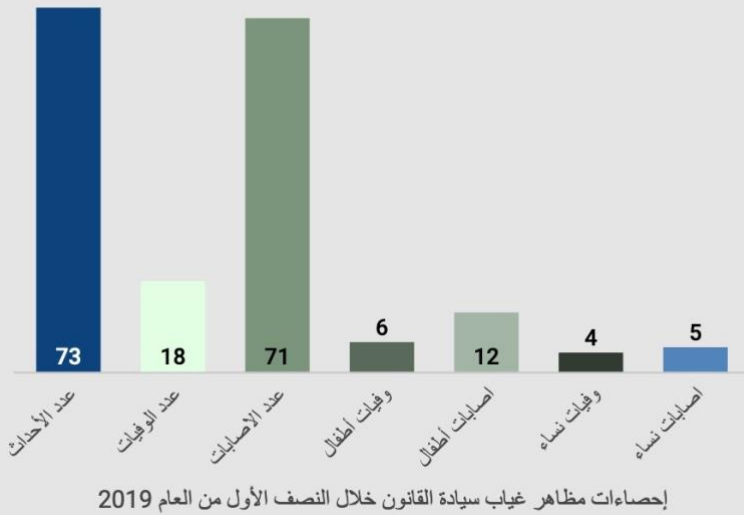
يسعى مركز الميزان لحقوق الإنسان من خلال هذا التقرير إلى رصد انتهاكات حقوق الإنسان ومظاهر غياب سيادة القانون على الصعيد الداخلي، وتوفير معلومات إحصائية وافية لتسليط الضوء على الأحداث المختلفة التي تتعلق بحالة سيادة القانون ومظاهر الانتفلات الأمني وانتهاكات الحريات العامة في قطاع غزة.

ويعتبر رصد وتوثيق هذه الانتهاكات خطوة في اتجاه إبراز الآثار السلبية لهذه الظواهر، في سبيل وضع المسؤولين وصناع القرار في صورتها لاتخاذ التدابير اللازمة للحد منها، ومن أجل رفع الوعي المجتمعي بهذه المخاطر، وحشد قوى المجتمع لمواجهتها، وتحشيد الرأي العام الفلسطيني لنبذها.

غياب سيادة القانون
من شأنه أن يتسبب
بتصاعد العنف الداخلي
وانتهاك الحريات العامة
وأخذ القانون باليد،
وذلك إذا لم تتخذ التدابير
الكفيلة بالحد منه

حصيلة ضحايا الانتهاكات الداخلية ومظاهر غياب سيادة القانون في قطاع غزة

تواصلت وتيرة الانتهاكات الداخلية ومظاهر غياب سيادة القانون خلال النصف الأول من العام 2019، في جميع محافظات قطاع غزة، ما أدى إلى سقوط العديد من الضحايا في صفوف المواطنين. وتتنوع خلفيات هذه الانتهاكات ما بين انتشار استخدام الأسلحة الفردية، والانفجارات الداخلية، والعبث بالأجسام المشبوهة. وفي هذا السياق وثق مركز الميزان لحقوق الإنسان مقتل (18) مواطناً، من بينهم (6) أطفال و(4) سيدات، وإصابة (71) آخرين من بينهم (12) أطفال و(5) سيدات.



رصد مركز الميزان استمرار سقوط ضحايا العنف الداخلي وغياب سيادة القانون

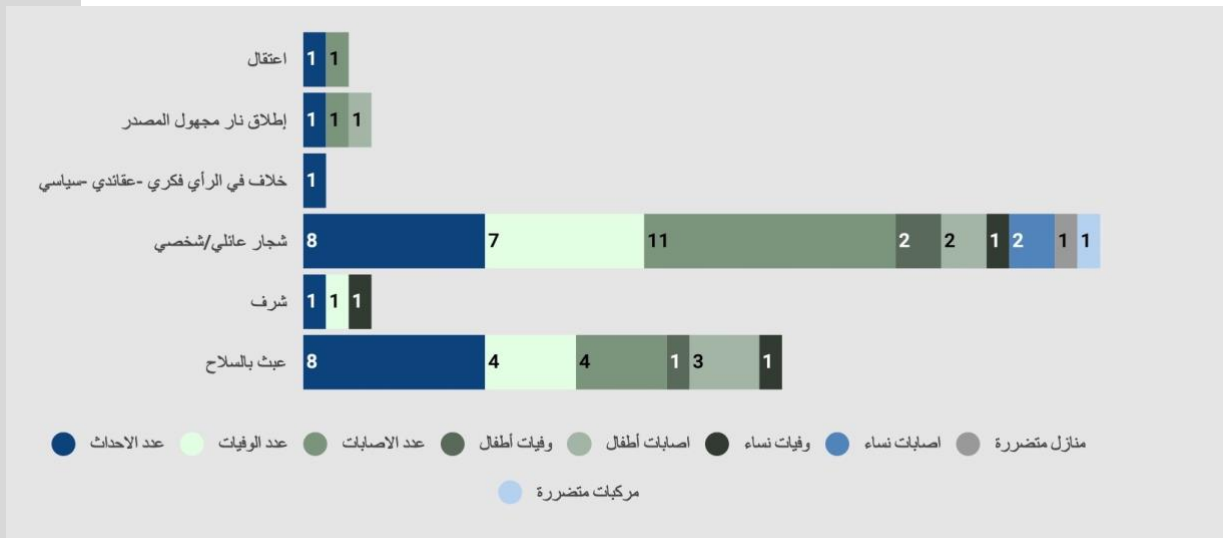
المس بالسلامة الجسدية والشخصية

يتناول التقرير تحت هذا العنوان، الأحداث والانتهاكات التي تمس بالسلامة الجسدية والشخصية، سواء كانت الخلفية شجار عائلي أو شخصي، أو عبث بالسلح، أو عمليات إطلاق النار، وغيرها من أشكال انتشار الأسلحة الصغيرة وسوء استخدامها، والتي أسهمت في ارتفاع أعداد الضحايا وفاقمت من تردّي الوضع الأمني في القطاع .

يورد الجدول التالي جملة الانتهاكات التي مست بالسلامة الجسدية والشخصية، وتكشف توثيقات مركز الميزان خلال الفترة التي يغطيها التقرير، إلى أن الشجارات العائلية كان لها النصيب الأكبر كأحد مظاهر الفلتان الأمني وأخذ القانون باليد، وذلك من حيث عدد الأحداث والضحايا، كما يبين الجدول التالي:

| مركبات متضررة | منازل متضررة | اصابات نساء | وفيات نساء | اصابات أطفال | وفيات أطفال | عدد الاصابات | عدد الوفيات | عدد الاحداث | نوع الخلفية |
|---------------|--------------|-------------|------------|--------------|-------------|--------------|-------------|-------------|-------------------------------------|
| 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 1 | 0 | 1 | اعتقال |
| 0 | 0 | 0 | 0 | 1 | 0 | 1 | 0 | 1 | إطلاق نار مجهول المصدر |
| 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 1 | خلاف في الرأي فكري - عقائدي - سياسي |
| 1 | 1 | 2 | 1 | 2 | 2 | 11 | 7 | 8 | شجار عائلي/شخصي |
| 0 | 0 | 0 | 1 | 0 | 0 | 0 | 1 | 1 | شرف |
| 0 | 0 | 0 | 1 | 3 | 1 | 4 | 4 | 8 | عبث بالسلح |
| 1 | 1 | 2 | 3 | 6 | 3 | 17 | 12 | 20 | المجموع |

جدول يوضح أعداد ضحايا المس بالسلامة الجسدية حسب خلفية الحادث خلال النصف الأول من العام 2019

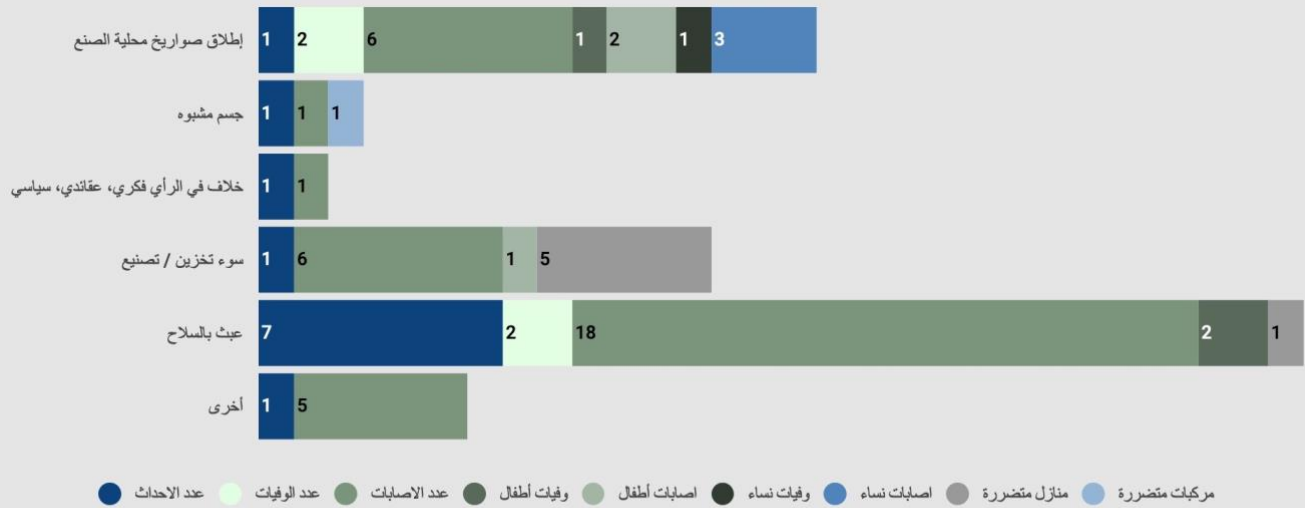


الانفجارات الداخلية

تواصل سقوط الضحايا جراء تكرار وقوع الانفجارات الداخلية، سواء كان ذلك على خلفية انتقامية أو نتيجة لأعمال تدريب، أو انفجارات ناتجة عن خلل، أو سوء استخدام الأسلحة وتخزينها، وخلال الفترة التي يغطيها التقرير رصد مركز الميزان، 12 حادث، أسفرت عن مقتل 4 مواطنين من بينهم 3 اطفال وسيدة، وإصابة (37) آخرين من بينهم (3) أطفال و (3) سيدات، كما يوضح الجدول التالي:

| نوع الخلفية | عدد الاحداث | عدد الوفيات | عدد الاصابات | وفيات أطفال | اصابات أطفال | وفيات نساء | اصابات نساء | منازل متضررة | مركبات متضررة |
|-----------------------------------|-------------|-------------|--------------|-------------|--------------|------------|-------------|--------------|---------------|
| إطلاق صواريخ محلية الصنع | 1 | 2 | 6 | 1 | 2 | 1 | 3 | 0 | 0 |
| جسم مشبوه | 1 | 0 | 1 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 1 |
| خلاف في الرأي فكري، عقائدي، سياسي | 1 | 0 | 1 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| سوء تخزين / تصنيع | 1 | 0 | 6 | 0 | 1 | 0 | 0 | 5 | 0 |
| عبث بالسلح | 7 | 2 | 18 | 2 | 0 | 0 | 0 | 1 | 0 |
| أخرى | 1 | 0 | 5 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| المجموع | 12 | 4 | 37 | 3 | 3 | 1 | 3 | 6 | 1 |

جدول يوضح أعداد ضحايا الانفجارات الداخلية وخلفياتها خلال النصف الأول من العام 2019



انتهاك الحق في التجمع السلمي وإقامة لقاءات وأنشطة في قاعات مغلقة

يتواصل انتهاك الحق في التجمع السلمي وانتهاك محددات القانون الفلسطيني من خلال تعامل السلطات التي تشتترط الحصول على تصريح مسبق للسماح لأي تجمع سلمي بالانعقاد، الأمر الذي يشكل مخالفة واضحة لنص وروح القانون الأساسي، كما أنه يخالف صراحة قانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٨ بشأن الاجتماعات العامة. بل لقد منحت السلطات نفسها حق التدخل في عقد الاجتماعات في القاعات المغلقة، ما يقوض واحدة من أهم الحريات العامة للنظام السياسي الديمقراطي. هذا وفضت بالقوة تجمعات سلمية في مختلف المحافظات، ووثق المركز بعض حوادث الاعتداء على المواطنين، وتعرضهم لإصابات جسدية ناتجة عن استخدام القوة من قبل أفراد الأمن. تجدر الإشارة إلى أن العديد من المواطنين ممن تعرضوا للاعتداء لم يتوجهوا إلى المستشفيات لتلقي العلاج، وبالتالي فإن أعداد المصابين في الجدول التالي، قد لا تعبر عن الحقيقة.

| خلفية الحادث | عدد الحوادث | عدد المصابين | منهم أطفال |
|-----------------------------------|-------------|--------------|------------|
| احتجاج | 30 | 10 | 3 |
| خلاف في الرأي فكري، عقائدي، سياسي | 7 | 0 | 0 |
| المجموع | 37 | 10 | 3 |

جدول يوضح أعداد حوادث انتهاك الحق في التجمع السلمي وإقامة لقاءات وأنشطة في قاعات مغلقة خلال النصف الأول من العام 2019

الاعتداء على صحافيين:

| | |
|-----------------|----|
| عدد الحوادث | 31 |
| عدد الصحافيين | 29 |
| صحافيين معتقلين | 25 |
| صحافيين مصابين | 3 |
| منع وإعاقة عمل | 13 |

شهدت الفترة التي يغطيها التقرير مزيداً من أعمال التضييق على الصحافيين والاعتداء عليهم من قبل الأجهزة الأمنية والشرطية، وفي هذا السياق وثق مركز الميزان خلال الفترة التي يتناولها التقرير (31) حادث انتهاك، تنوعت ما بين المنع من التغطية، أو الاعتداء والاحتجاز، أو مصادرة المواد الإعلامية، كما هو موضح في الجدول

* تجدر الإشارة إلى أن عدد من الصحافيين قد تعرضوا لأكثر من انتهاك في الحادث الواحد

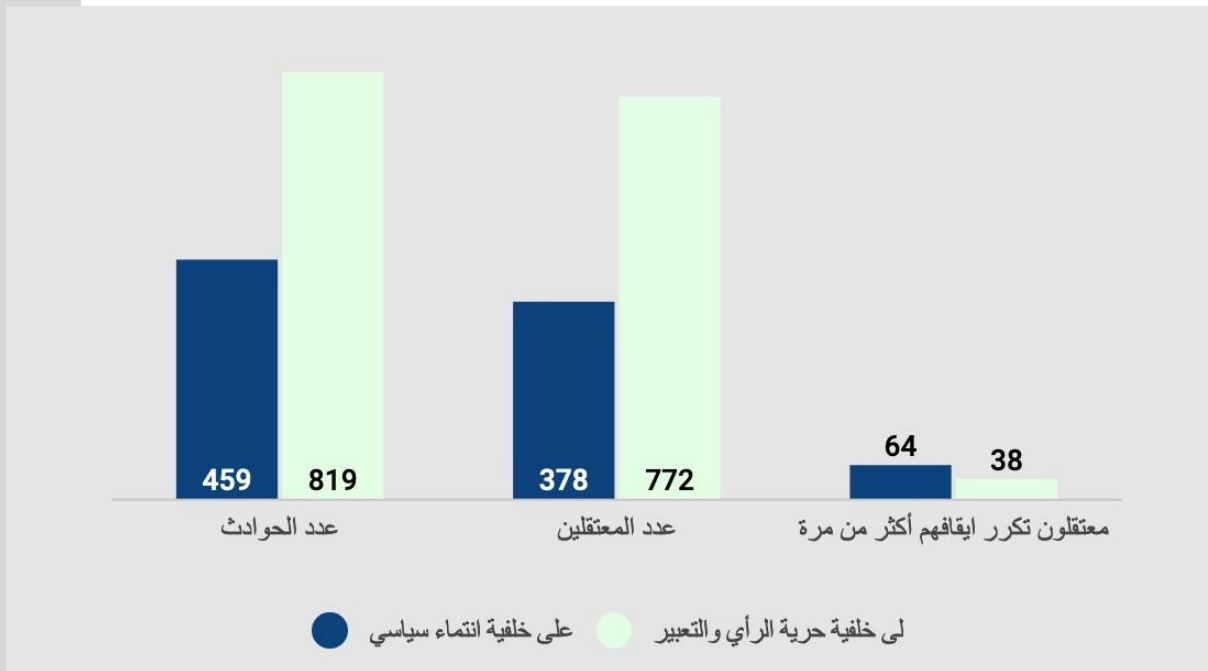
مركز الميزان يطالب باتخاذ التدابير التي تضمن احترام القانون وتحمي حقوق المواطنين في حرية الرأي والتعبير بأشكال التعبير كافة وحماية حق المواطنين في عدم التعرض للتوقيف التعسفي غير المشروع وحق الموقوفين بالحماية من التعرض للتعذيب أو المعاملة القاسية أو المهينة.

الاستدعاء والاعتقال:

رصد المركز خلال الفترة التي يغطيها التقرير تصاعد عمليات الاستدعاء والتوقيف على خلفية الانتماء أو الرأي السياسي، وعلى خلفية حرية الرأي والتعبير، وهي انتهاكات كانت ولم تزل مدفوعة بحالة الانقسام السياسي التي تعصف بالمجتمع الفلسطيني، يورد التقرير مجمل الانتهاكات تحت هذا العنوان من خلال الجدولين التاليين:

| | |
|-----|--|
| 459 | عدد الحوادث على خلفية الانتماء السياسي |
| 378 | عدد المعتقلين على خلفية الانتماء السياسي |
| 64 | معتقلون تكرر ايقافهم أكثر من مرة |

| | |
|-----|---|
| 819 | عدد الحوادث على خلفية حرية الرأي والتعبير |
| 772 | عدد المعتقلين على خلفية حرية الرأي والتعبير |



مركز الميزان لحقوق
الإنسان إذ يشدد على
أهمية تعزيز مبدأ سيادة
القانون والفصل بين
السلطات كمدخل رئيس
لضمان احترام الحريات
العامة وحقوق الإنسان،
فإنه يطالب بالآتي:

- العمل على ضمان احترام القانون ومحدداته، في جميع الأحوال، ومعاقبة كل من يثبت تجاوزه لأحكام القانون وفي مقدمتهم الأفراد المكلفين بإنفاذه.
- العمل على ضبط استخدام الأسلحة الصغيرة والحد من انتشارها في الأراضي الفلسطينية، والقضاء على مظاهر سوء استخدام السلاح. وفي هذا الصدد يشدد المركز على ضرورة ضبط استخدام الأسلحة الرسمية، ومنع تخزين الأسلحة والمتفجرات في المناطق المكتظة بالسكان، وذلك للحفاظ على حياة المدنيين الآمنين.
- السعي إلى حماية واحترام وتعزيز الحق في تشكيل الجمعيات الأهلية، وتسهيل عملها، وتغليب المصلحة العامة في ضمان استمرار أعمالها.
- العمل على احترام وحماية وتعزيز الحق في التجمع السلمي، والكف عن التدخل في حرية عقد الاجتماعات في الأماكن المغلقة، انسجاماً مع القانون وتعزيزاً لقوة وصلابة المجتمع بما يشيع جواً من الحرية والديمقراطية والاستقرار داخل المجتمع.

تظهر الاحصائيات السابقة أن هناك أشكالاً متنوعة من العنف الداخلي وانتهاك الحريات العامة، وهي استمرار لمظاهر غياب سيادة القانون التي شكلت ولم تنزل مديلاً مهماً لاستشراء ظاهرة أخذ القانون باليد، الأمر الذي من شأنه أن يتصاعد إذا لم تتخذ التدابير الكفيلة بإعمال مبدأ سيادة القانون، وفرض هيئته بما في ذلك على الأفراد والأجهزة المنوط بها تطبيق القانون، إن مخالفة القانون من قبل المكلفين بإنفاذه تفتح الباب واسعاً أمام المواطنين لأخذ القانون بأيديهم .

هذا بالإضافة إلى أن تجاوز محددات القانون في معرض إنفاذه، تفتح مجالاً واسعاً لاستغلال السلطة والنفوذ، وهو ما يشكل مديلاً مهماً ليس لاستشراء الفلتان الأمني فقط ولكن لاستشراء الفساد أيضاً.

كما أنها تزيد من القيود التي تحد من قدرات المجتمع على مواجهة التحديات الكبيرة التي تفرضها الانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة والمتواصلة ولاسيما الحصار المفروض على قطاع غزة، ودوره الفاعل في تكريس ظاهرتي البطالة والفقر وتوسيعهما.

وهنا يشير المركز إلى أهمية تعزيز دور المؤسسات الأهلية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني في التكامل مع الحكومة في تقديم شتى أنواع الخدمات بل والحفاظ على تنوع هذه المؤسسات، بما في ذلك إيلاء المؤسسات الحكومية اهتماماً أكبر بما يصدر عن مؤسسات حقوق الإنسان وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني التي تراقب أداء السلطة التنفيذية وسلوك أفرادها، بهدف أن يُصوّب العمل العام ويجعله أكثر فاعلية لتحقيق الاستقرار والعدالة داخل المجتمع وبين مكوناته.